الأصول الخماسية في معجم العين، دراسة صرفية دلالية

إعداد

د. مصطفى عبد المولى محمد عطية

الباحث في مجمع اللغة العربية بالقاهرة

والأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مستخلص بحث:

الأصول الخماسية في معجم العين – دراسة صرفية دلالالية

تناول هذا البحث الأصول الخماسية، من خلال قضيتي الصرف والدلالة، مع التطبيق على أقدم معجم عربي وهو معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تبين أن الخماسي له سمات خاصة، تميزه عن الثلاثي والرباعي، كان الخليل أول من رصدها في معجمه العين، بملاحظته الدقيقة لتكوينها الخاص، الذي يميز عربيتها من عجمتها، وهو عدم خلوّها من حرف أو أكثر من حروف الذلاقة، وقد تأكدت صحة نظرية الخليل.

وقد جاء تقسيم البحث في مقدمة وتمهيد وقسمين؛ الأول: للجانب الصرفي، والثاني، للجانب الدلالي، وخاتمة.

وتبين من البحث أن الخماسي يمتاز من الناحية الصرفية بأنه ينبغي تربيعه حال الجمع والتصغير، وأنه لا يُشتق منه فعل إلا إذا حُذف أحد أحرفه أيضًا.

أما الجانب الدلالي فإن الباحث قد افترض فرضًا، وهو أن الخماسي تجمعه دلالة عامة هي الخروج عن المألوف، وقد أثبت التطبيق على معجم العين صحة هذا الفرض، فجاءت الدلالات خارجة عن المألوف، وكان معظمها من الصفات وأقلها من الأسماء، على غير المتوقع؛ حيث وردت إحدى وثلاثون كلمة في دلالات الأوصاف، وست عشرة كلمة في دلالات الأسماء.

صنف الباحث الخماسي حسب دلالاته، ورتب الأسماء حسب دلالة الأجناس (جماد – نبات – حيوان – إنسان)، ثم قسم الصفات إلى حسية ومعنوية، وبلغت الدلالات الحسية ثلاث عشرة، والمعنوية اثنتين.

Abstract

The Five-Dimensional Roots in Al Ain Book

A morphological and A semantic study

This study deals with five-dimensional assets, through the issues of Morphology and Semantics, with the Implementation to the Al Ain Book of Khalil bin Ahmed, it was found that the pentagram has special features, distinguishing it from the triangular and quadrilateral, Hebron was the first to monitor it in the dictionary of the eye, Of the Ajamtha, which is not free of one or more letters of fluency, has confirmed the validity of the theory of Hebron.

The research was divided as follows:

Introduction and preface and two parts, the first of them: the morphological, and the second, the semantic side, and the conclusion.

The research shows that the Pentagram is derived from the morphological side that it should be squared in the event of addition and subtraction, and that no action is derived from it unless one of its characters is also deleted.

As for the semantic aspect, the researcher assumed through his work in editing the adaptations that the pentagram is a general sign that is out of the ordinary, and that this general significance is related to the emergence of its form from the common language (triangular and quadrilateral) This assumption, the signs came out of the ordinary, and most of the qualities and the least of the names, unexpectedly: Thirty-one words in the meanings

of descriptions, and sixteen words in the meanings of names.

The five-year researcher was classified according to its indications, and the names were arranged according to the meaning of the races (inanimate - plant - animal - human) and then the attributes division to the sensory and moral.

Among the findings of the researcher:

-Pentecost is a little-used language, many of which are due to other languages.

-The Pentecost is concerned with special rules in some sections of drainage such as miniaturization and collection, and is squared (delete one of his characters and control on the weight of the quadriplegia.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فهذا بحث بعنوان "الأصول الخماسية في معجم العين – دراسة صرفية دلالية"، أسير فيه على سنن دراساتي السابقة، في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وبعض البحوث المنشورة الأخرى، التي درست للصيغ الصرفية في المعجم العربي، ورصدها كمّيًّا؛ فإن الأوفى لدراسة الأبنية الصرفية دراستها بينيًّا، وعدم الاكتفاء بحقل علميٍّ واحد، وسوف أدرس الأصول الخماسية من جانبي الصرف والدلالة.

ومما دعاني للبحث في هذه القضية: قلة الجذور الخماسية الواردة في اللغة، واخصاصها بأحكام معينة في بعض أبواب الصرف؛ كالتكسير والتصغير، واختصاصها بدلالات بعينها، تميزها عن الثلاثي والرباعي.

وقد طبقتُ الدراسة على معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) لعدة أسباب، منها:

- **قدم هذا المعجم ومشافهة مؤلفه للفصحاء في عصر الاحتجاج.**
- **أنه أول معجم عربي شامل، حسب اتفاق اللغويين والمعجميين.**
- **اهتمام الخليل بالأبنية الخماسية، فقد حظي الخماسي بعناية خاصة في معجم العين، واستنباطه له الخليل ضوابط خاصة، وأفرد له فصلا في كل حرف من حروف المعجم ورد فيه الخماسي.**

وقد جعلتُ الدراسة في مقدمة وتمهيد وقسمين وخاتمة:

المقدمة: في التعريف بالموضوع وأقسامه.

التمهيد: في ضوابط الخليل للخماسي.

القسم الأول: الجانب الصرفي.

القسم الثاني: الجانب الدلالي.

الخاتمة والنتائج.

ثبت المصادر.

التمهيد:

لقد حظي الخماسي بعناية اللغويين القُدامى، وكان أول من عُني به الخليل بن أحمد؛ فقد أولى الخماسي في معجمه العين اهتمامًا خاصًا، واستنبط له ضوابط خاصة، وأفرد له فصلا في كل حرف من حروف معجمه، ورد فيه الخماسي.

وقد وضع الخليل ضابطًا صوتيًّا للخماسي؛ من خلال استقرائه للأصول الواردة عن العرب، وهو ورود أحد أصوات ستة فيه؛ ثلاثة سماها حروف الذلق، وثلاثة سماها الشفوية، يقول:

"فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب، لأنك لست واجدا من يسمع من كلام العرب بكلمة واحدة رباعية أو خماسية إلّا وفيها من حروف الذلق أو الشفوية واحد أو اثنان أو أكثر"[1].

أما الحروف الثلاثة الذلقية فهي "الرّاءُ واللاَّم والنُّون ... لأنّ مَبْدَأهَا من ذَلَق اللّسان وهو تحديدُ طَرَفَي ذلق اللّسان"[2]، وأما الثلاثة الشفوية أو الشفهية فهي "الفاء والباء والميم ... لأن مبدأها من الشفة"[3]، وقد تناقل العلماء تلك القاعدة عن الخليل، بعد ثبوت صحتها، من خلال المنقول عن العرب.

---

[1] كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الهلال، القاهرة، ٥٢/١.

[2] العين ٥٨/١.

[3] العين ٥٨/١.

القسم الأول - الجانب الصرفي:

سأعرض في هذا القسم لأوزان الخماسي المجردة والمزيدة، ثم أتناول بعض الظواهر الصرفية التي تُغير بنية الخماسي، وهي: تصغير الخماسي وجمعه واشتقاق الفعل منه، أما القضايا الصرفية الأخرى؛ كالتثنية والنسب، فلن أعرض لها؛ لأنه ينطبق عليه ما ينطبق على الرباعي والثلاثي، ولم يختصها الصرفيون بأحكام خاصة.

وقبل الكلام على القضايا الصرفية للاسم الخماسي، أجيب على سؤال قد يثور في الذهن، وهو: لماذا لم يزد الاسم المجرد على خمسة أحرف فيبلغ الستة مثلا أو السبعة؟

الحقيقة أن بعض الصرفيين حاولوا تفسير انعدام السداسي المجرد في اللغة، فذهب الفرّاء والكسائيّ إلى أن الأصل في الأسماء كلّها الثلاثيّ، وأن الرباعيّ فيه زيادة حرف، والخماسيّ فيه زيادة حرفين، ولذلك نَزِنُه بالفاء والعين واللام، ولو كان الأمر على ما ذكرا، لقُوبِل الزائد بمثله، وإنّما لم يكن للسداسيّ أصلٌ, لأنه ضعْفُ الأصل الأوّل، فيصير كالمركّب من ثلاثيَّيْن، مثلِ "حَضْرَمَوْتَ"، فافهمْه"[٤].

[٤] شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق د. إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ٤/ ٢٠٢.

ورد ابن جني عدم ورود أبنية مجردة فوق الخمسة إلى الثقل[٥]، وذهب العُكبري إلى أنه "لم يكنِ السُّداسيّ أصلا لأنَّه ضِعْفُ الأصلِ الأوَّلِ فَيصير كالمركَّب مثل حَضْرَمَوْت فَنَقَصُوه عَن ذَلِك"[٦].

إن محاولة الصرفيين إيجاد علة لعدم ورود أبنية فوق الخماسي، هي اجتهادات، لا يُقطع بصحة أحدها؛ ومهما يكن من أمر فإن الانشغال بالبحث عن العلة، لا ينبغي أن يصرف الباحث عن الدراسة الوصفية لما ورد عن العرب من أبنية خماسية، لمعرفة سماتها الصرفية والدلالية، من خلال المروي عن عنهم في المعجمات اللغوية ومتون اللغة الأخرى.

أبنية الخماسي المجرد:

أورد الخليل بن أحمد للخماسي المجرد أربعة أبنية، هي:

١- فعَلَّل: نحو: سَفَرْجل.

٢- فُعَلِّل: نحو: قُذَعْمِل.

٣- فِعْلَلّ: نحو: جِرْدَحل.

٤- فَعْلَلِل: نحو: جَحْمَرِش.

---

[٥] المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م، ص ٥١.

[٦] اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م، ٢/٢١١.

وتبع الخليلَ من بعده من الصرفيين واللغويين، مثل: سيبويه (ت ١٨٨هـ) [٧]، والمبرد (ت٢٨٥هـ):[٨]، وابن دريد (ت٣٢١هـ)[٩]، والسيرافي (ت٣٦٨هـ)[١٠]، وابن جني (ت ٣٩٣هـ)[١١]، وابن القطاع (ت٥١٥هـ)[١٢]، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[١٣]، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وابن مالك (ت٦٧٢هـ)[١٤].

---

[٧] الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م، ٣٠١/٤، ٣٠٢.

[٨] انظر: المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٦٨/١.

[٩] جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط١٩٨٧م، ٤٩/١.

[١٠] شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد سيد مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م، ١٣٥/٥.

[١١] المنصف، ٣٠.

١٢ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي، تحقيق: د. أحمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ١/ ١٩٩٩م.٣١٦-٣٢٠.

[١٣] الشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، ط١، ٢٠١٠م، ص ٦١.

[١٤] إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق: محمد المهدي سالم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢هـ، ص ٦٥.

أبنية الخماسي المزيد:

اختلف اللغويون إلى فريقين:

الفريق الأول – المعجميون: وقد أوردوا الخماسي مزيدًا بحرف وحرفين وثلاثة أحرف:

فقد أورد الخليل للخماسي المزيد في معجمه العين خمسة عشر صيغة، هي: فَعَلَّل، فَعَلّاة، فِعِلّاة، فِعِلّال، فَعَلَّلانة، فَعَلَّلَة، فُعَلِّلَة، فُعْلُلَّة، فَعْلَلُول، فَعَلَّلَى، فَعْلَلِيل، فَعَلُّول، فِعْلَوْل، فُعْلُولَل، فَيعلول.

وأبلغها ابن القطاع أربعة وعشرين بناءً[١٥]، يمكن ترتيبها على حسب حروف الزيادة على النحو التالي:

المزيد بحرف واحد:

المزيد بالألف: فَعَلَّلى: ضَبَغْطَرَى – فُعْلالِل: خذْرانِق – فِعَلَّلِيّ: سِبَعْطَرِيّ – فِعَلّال: قِرَصْطال.

المزيد التاء: فُعْلالِلَة: زُرْنايِقة – فِعْلَلَّة: حِتْزَقْرَة – فُعَلِّلَة: قُذَعْمِلَة – فُعْلَلَّة: قُسْبَنْدة – فَعْلَّلَة: فَرَزْدَقَة – فَعْلَلِيلَة: عندليبة – فُعُلُّلَة: قُرُعْطُبَة – فَعْلَلَّة: زَنْمَرْدَة.

المزيد الواو: فَعْلَلُول: عَضْرَفُوط – فِعْلَلُول: قِرْطَبُوس – فَعَلُّول: شَمَرْطُول.

[١٥] أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣١٦-٣٢٠.

المزيد بالياء : فَعلَيل: عندليب – فِعْلَيل: مِنجَنيق – فُعَلِّيل: خُزَعْبِيل – فَعْلِيلَل: مِغْنِيطَس.

المزيد بحرفين:

المزيد بالألف والتاء : فَعَلّاة: قَبَعْثَرَاة – فِعْلالة: طِرْجهارَة.

المزيد بالألف والياء : فَعلاليل: مَغناطيس.

المزيد بالواو والتاء : فَعَلُّولة: شَمَرْطُولة.

المزيد بثلاثة أحرف (الألف والنون والتاء): فَعلَّانة: قَرَعْبَلانة.

ورأى العكبري أن تاء التأنيث هنا لا تُعد حرفًا زائدًا، يقول: " فأمَّا قَرَعْبُلانة فالحرفُ الثامنُ تَاء التَّأْنِيث وهُوَ فِي حُكْم المنْفَصِل"[١٦].

الفريق الثاني – الصرفيون: يرون أن الخماسي لا يُزاد إلا بحرف واحد، ومنهم: سيبويه، وقد أورد للخماسي المزيد خمسة أبنية، هي[١٧]: فَعْلَلِيل: سلسبيلٌ، وخندريسٌ، وفُعَلِّيل: خزعبيل وقذعميل، وفَعْلَلُول: عَضرفوطٍ، وفَعْلَلَى: قبعثري، فِعْلَلُول: قِرْطَبُوس.

وتبع سيبويه: المازني، وقال: "ولا يبلغون بها السبعة مع الزيادة؛ لأن الخمسة عندهم غاية الأصول فلا تحتمل غاية الزيادات"[١٨].

وممن رأى ذلك أيضًا ابن جني، وعلل عدم زيادة الخماسي بأكثر من حرف بالثِّقل بقوله: "اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة؛ لأن

---

[١٦] اللباب ٢/٢١١.

[١٧] انظر الكتاب: ٤/٣٠٣.

[١٨] المنصف ٥١.

بنات الخمسة وإن كانت كلها أصولا, فقد تباعدت عن أعدل الأصول وأخفها وهو الثلاثي, فثقُلت لذلك. والزيادة في الكلمة تزيدها ثقلا, فلم يجمعوا عليها ثقل الأصل وثقل الزيادة"[١٩].

أما ما جاء مزيدًا بحرفين، فإن ابن جني يعد الألف والنون منفصلة عن الأصل المجرد وكأنها للتثنية، فهما بمثابة الحرف الواحد، يقول: " فأما قولهم: "قَرَعْبَلانة" فكأن الذي شجعهم على إلحاق الألف والنون في آخرها وهي خماسية, أن الألف والنون في أنحاء كثيرة من كلامهم في تقدير الانفصال عندهم، حتى إنهم يُسقطون كثيرا من أحكامهما ... قد أجروا الألف والنون الزائدتين أيضا مجرى الزيادة الواحدة، ألا تراهم قالوا في ترخيم عثمان: يا عُثْمَ"[٢٠].

وقد ردّ ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ما زاد على الخمسة التي أوردها سيبويه، وعدّ ما دونها محرفًا أو معربًا أو غير موثوق، يقول: "سَمَرْطُولٌ يمكن أن يكون مُحرَّفًا من سَمْرَطُول، كعَضْرَفُوط، فأمَّا دُرْداقِس فلا يَتحَقَّقُ كونها من كلام العرب. قال الأصمعيُّ: أَظنُّها رُوميَّةً. فلا يَنبغي أن يَثبُتَ بها "فُعْلالِلٌ". وكذلك خُزْرانِق أصله فارسيٌّ فلا حُجَّة فيه، وأمَّا قَرَعْبَلانةٌ فلم تُسمَع إلَّا من كتاب "العَين"، فلا ينبغي أن يُلتفت إليها".

---

[١٩] المنصف ٥١.

[٢٠] المنصف ٥٢.

وذهب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) مذهب سيبويه وعدّ ما ما زاد على حرف واحد من حروف الزيادة نادرًا[٢١]، وممن رأى هذا الرأي أيضًا: السيوطي (ت٩١١هـ)، وقال: "الخماسي لا يلحقه إلاّ زيادة واحدة: أو يكون شاذاً"[٢٢].

ومما مضى نلاحظ أن الصرفيين حرصوا على اطراد القاعدة فأولوا بعض الزيادات تأويلا عقليًّا، ووصفوا بعضها بالعجمة، بل وردوا بعضها لأن الخليل انفرد به في معجم العين.

والحقيقة أن رأي المعجميين مدعوم بما ورد عن العرب، وليس انفراد أحد اللغويين القُدامى برواية لفظ من الألفاظ سببًا كافيًا لإنكاره وروده أو تضعيفه، ومن ثم أرى رجحان رأي المعجميين على رأي الصرفيين، وأن الخماسي يرد مزيدًا بحرف وحرفين وثلاثة أحرف.

الخلاف في أصالة بعض الحروف وزيادتها:

اختلف الصرفيون في أصالة بعض حروف الخماسي وأصالتها، وبناءً على هذا الخلاف، سيتحدد كون اللفظة من الخماسي المجرد، أو الرباعي المزيد بحرف، ومن أهم تلك الحروف التي وقع فيها الخلاف بين الصرفيين: **النون الساكنة ثانية وثالثة**:

النون الساكنة ثانيةً:

---

[٢١] انظر: تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ٢٩٤.

[٢٢] المزهر، للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار التراث، ط٣، ٣٤/٢.

يرى سيبويه أن النون "إذا كانت ثانية ساكنة .. لاتزاد إلا بثبت. وذلك: حنزقرٌ، وحنبترٌ لقلة الأسماء من هذا النحو؛ لأنك لا تجد أمهات الزوائد في هذا الموضع، وكذلك عندليبٌ؛ لأنه لم يكثر في الأسماء هذا المثال، ولأن أمهات الزوائد لا تقع ثانية في هذا المثال"[٢٣].

وذهب ابن جني إلى أن الأصل في النون الثانية الساكنة أن تكون أصلية، مع جواز مجيئها زائدة، إذا ثبت ذلك في أي من استعمالات الكلمة، وذلك نحو: قنفخر، فقد ثبتت زيادة النون لأنهم قالوا في النسب إليها: امرأة قفاخرية[٢٤]، وإلى ذلك ذهب الثمانيني أيضًا[٢٥].

النون ثالثةً ساكنةً:

عدّ الخليل النون الثالثة الساكنة حرفًا أصليًّا، فأدخل في الخماسي مثل "عَفَنْقَس".

ورأى سيبويه زيادتها، فقال: "أُلحق ببنات الخمسة كما أُلحق ببنات الأربعة، وذلك نحو: جحنفل"[٢٦]. وعد النون زائدة في نحو "عقنقلٍ وعصنصرٍ"[٢٧]؛ قال: "واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف، كانت النون زائدة. وذلك نحو: جحنفلٍ، وشرنبث، وحبنطي، وجلنظي ودلنظي، وسرندي، وقلنسوةٍ، لأن هذه النون في موضع

---

[٢٣] الكتاب ٤/٣٢٣.

[٢٤] الخصائص ٢/٣٠٢.

[٢٥] شرح التصريف، أبو القاسم الثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م، ص ٢٤٩.

[٢٦] الكتاب ٤/٣٠١.

[٢٧] الكتاب ٤/٣٢٠.

الزوائد، وذلك نحو: ألف عذافرٍ، وواو فدوكسٍ، وياء سميدع. ألا ترى أن بنات الخمسة قليلة، وما كان على خمسة أحرف وفيه النون الساكنة ثالثة يكثر ككثرة عذافرٍ وسرومطٍ وسميدع. فهذ يقوي أنه من بنات الأربعة"[٢٨].

وممن تبع سيبويه من المعجميين والصرفيين: والفارابي (ت ٣٥٠ هـ)، ولكنه جعل فَعَلَّل وفَعَنْلَل في باب واحد؛ "لاستوائهما في حركة البناء"[٢٩]، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "النون، إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان، ولم تكن مدغمة فيما بعدها نحو عَجَنَّس، فإنها أبدًا زائدة فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، نحو جَحَنْفَل فإنه من الجحفلة، وحَبَنْطَى؛ لأنك تقول: حَبِطَ بطنُه، ودَلَنْظَى وهو الشديد الدفع، تقول: دَلَظَه بمنكبه، إذا دفعه، وكذلك وُجدت في كل ما عرف اشتقاقه. فإذا جاءت في مثل عَبَنْقَس، مما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف، حمل على ما عرف اشتقاقه أو تصريفه، فجُعلت نونه زائدة"[٣٠].

وأرى أن ما كان له أصل رباعي يرجع إليه أُرجِع إلى أصله الرباعي وحُكمَ بزيادة نونه، أما ما ليس له أصل مجرد، فإنه يُحكم بأصالة حروفه التي هو عليها، وإن كان بعضها حرف زيادة.

وقد استقرأت بعض ما ورد من الخماسي في معجم العين، فكانت نتيجة ما استقرأته، أن الخماسي الذي ثالثه نون ساكنة، صِيغَ من فعل

---

[٢٨] الكتاب ٣٢٢/٤.

[٢٩] ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٩٧٩م، ٨٤/٢.

[٣٠] الممتع في التصريف والخط، لابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ص ٤٨.

رباعي مجرد، أو مزيد بزنة افعنللَ، أو اسم رباعي، والجدول الآتي يبين بعض الأسماء التي صِيغتْ من أفعال وأسماء رباعية:

الاسم الخماسي المزيد بالنون	الأصل الذي اشتُقّ منه
العَفَنْقَس: السيئ الخلق	عفقَسَه: أساءَ خُلُقَه[٣١]
الهَبَنْقَعُ والهَبَنْقَعَةُ: المَزْهُوُّ الأحمق.	اهْبَنْقَعَ اهْبِنْقاعاً، إذا جَلَسَ جِلْسَةَ المَزْهُوِّ الأحمق[٣٢]
العَنْقَفير: الداهية	وعَقْفَرَتها: دهاؤها[٣٣]
جَنَعْدَل	الجَعْدَل البعير [٣٤]

وما ورد بهذا الجدول يدعم ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه في من الصرفيين، أن النون إذا وقعت ثالثة ساكنة في الخماسي فهي زائدة.

تكسير الخماسي:

الأصل في تكسير الخماسي هو حذف أحد أحرفه، إلا أنه رُوي عن سيبويه سماعه لبعض النحاة يكسرون الخماسي بلا حذف، فيقولون في سفرجل: سفارِجَل[٣٥].

---

[٣١] ورد الاسم والفعل في معجم العين ٢/٣٤٥.

[٣٢] العين ٢/٣٦٢.

[٣٣] العين ٢/٣٤٧.

[٣٤] المجرد والمزيد وردا في لسان العرب في (ج ع د ل).

[٣٥] شرح كتاب سيبويه، ٤/١٦٧.

إلا أن إجماع الصرفيين في تكسير الخماسي، على وجوب حذف أحد أحرفه ليصير أربعة أحرف، إلا إذا كان الحرف الرابع من حروف الزيادة، نحو: خَدَرْنَق: خدارق، وخدارن، أو قريبًا من مخرج أحد حروف الزيادة، كالدال في فَرَزْدَق، فجمعه على: فرازق وفرازد[٣٦].

وقد علل ابن يعيش عدم جمع الخماسي على حاله دون حذف أحد أحرفه بقوله: "لم يكن للخماسيّ مثال في التكسير، لانحطاطه عن درجة الرباعيّ في التصرّف، وكان محمولًا على الرباعيّ في جمعه، نحو: فَرازِدَ وسَفارِجَ"[٣٧].

وتحليل هذا الحذف هو إخضاع الخماسي لأوزان جمع الرباعي؛ لأن الأصول الخماسية لما قلت، فإن اللغة لم تنشئ لها قواعد خاصة بها في التكسير، كما كان الأمر في التصغير.

وذهب ابن جني إلى أن تربيع الخماسي في التكسير والتصغير، راجع إلى تشبيهه بالفعل الرباعي، يقول: "وكأن ذوات الخمسة, وإن لم يكن فيها فعل، فإن دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها، ألا ترى أنك تقول في تحقير سَفَرْجَل: "سُفَيْرِج" وفي تكسيره "سَفَارِج", فجرى هذان مجرى قولك: "سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجَةً، فهو مُسَفْرِج" وإن كان هذا لا يقال, فإنه لو اشتُق منه فعل لكانت هذه طريقته"[٣٨].

---

[٣٦] انظر على سبيل المثال: المقتضب ٢/٢٣٠، الخصائص ١/٦٤، اللباب ٢/٢٢٥، شرح المفصل ٣/٢٢٦.

[٣٧] شرح المفصل ٣/٢٢٦,

[٣٨] المنصف، ص ٣٣.

تصغير الخماسي:

رأى فريق من الصرفيين تصغير الخماسي على حاله دون حذف آخره، ونُسب ذلك إلى الخليل، وروا عنه قوله: "لو كنت محقرا مثل هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا" كما قال بعض النحويين لقلت: سُفَيرِجْل"[٣٩]، وكذلك نُسب للأخفش أنه سمع من يقول: سُفيرِجْل "بإثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلي"[٤٠].

إلا أن جمهور الصرفيين ردوا ذلك الرأي ولم يعتدوا به في تقعيدهم، وقبله بعضهم ولكنه عده شاذًّا لا يُقاس عليه[٤١]، كما أن الخليل نفسه الذي نُسب إليه هذا القول، ورد عنه أيضًا أنه قال بحذف الخامس عند التصغير، فقال تلميذه سيبويه: "زعم الخليل: أنَّه يقول في سفرجلٍ: سفيرجٌ حتَّى يصير على مثال فعيلٍ"[٤٢].

فلا مناص عن تربيع الخماسي ليلج إلى باب التصغير، بحذف حرف من حروفه، وقد قال بذلك جمهور الصرفيين، ومنهم على سبيل المثال:

---

[٣٩] الكتاب ١٠٧/٢، والأصول في النحو ٣٩/٣.

[٤٠] الشافية: ص ٦٨.

[٤١] مثل أبي حيان الأندلسي، انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، ٤٣/١.

[٤٢] الكتاب ٤٤٨/٣.

سيبويه[٤٣]، والمبرد[٤٤]، وابن السراج[٤٥]، وابن جني[٤٦]، وغيرهم ممن لا يتسع المجال لإحصائهم، يقول سيبويه: "سفرجلٍ، وفرزذقٍ، وقبعثري، وشمردلٍ، وجحمرشٍ، وصهصلق. فتحقير العرب هذه الأسماء: سفيرجٌ، وفريزدٌ، وشميردٌ، وقبيعثٌ، وجُحَيمِر، وصهصيلٌ"[٤٧].

أما إذا كان ثانيه نونًا ساكنة – عند من عدّ النون أصلية – فله طريقة أخرى في تصغيره، يقول ابن جني: "فإن حقرت نحو قنفخرٍ حذفت نونه ولم تعرض لبقيته؛ لأنه يبقى: قفخر، وهذا نظير دمثرٍ وحبجرٍ؛ فتقول: قُفيخِر، وقَفاخر"[٤٨].

فالقياس – كما ذكر الصرفيون– هو حذف الحرف الخامس عند التصغير، ولكن أورد بعضهم حذف الرابع، وكأن الغاية هي تربيع الخماسي والتخلص من أحد حروفه على أية حال، إلا أن هذا الرأي رده المبرد بقوله: "وَمن الْعَرَب من يَقُول فِي فرزدق فريزق وَلَيْسَ ذَلِك بِالْقِيَاسِ إِنَّمَا هُوَ شَبيه بالغلط"[٤٩].

---

[٤٣] الكتاب ٣/٤١٧، ٤١٨.

[٤٤] المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢/٢٤٩

[٤٥] الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٣/٣٩.

[٤٦] الخصائص ١/٦٣، ٦٤.

[٤٧] الكتاب ٣/٤١٧.

[٤٨] الخصائص ٣/١١٦.

[٤٩] المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢/٢٤٩

ويرى ابن جني أن الأمر لا يتوقف عند حذف أحد أحرف الخماسي؛ بل يتعدّى ذلك إلى تعديل الأربعة الأحرف الباقية منه بعد الحذف إلى وزن الرباعي ليصير "فَعْلَل"، فإذا أردنا تصغير ما ثانيه نون ساكنة مثل جَحَنْفَل "فلابدّ من حذف نونه، فيبقى بعدُ: جَحَفَل، فلابد من إسكان عينه إلى أن يصير: جَحْفَل. ثم بعدها تقول: جُحَيفِل وجحافل"[٥٠]، وكذلك "سفرجل. فلابدّ من حذف لامه، فيبقى: سَفَرَج، وليس من أمثلتهم، فتنقله إلى أقرب ما يجاوره، وهو سَفْرَج كجَعْفَر، فتقول: سُفَيرِج"[٥١].

إن الخماسي بناء ثقيل في نطقه على حاله دون زيادة، قليل الاستعمال مكبَّرا، فما بالنا به مصغرًا تغيرَ ضبط مبناه وزيدَ عليه حرف، فهذا لا شك سيزيد من ثقله ويُصعِّب من نطقه، ولهذا لجأت اللغة في باب التصغير إلى تشذيب هذا الوزن وتعديله ليتماشى مع الوزن الرباعي الذي سمحت اللغة بتصغيره.

وقد علّل الصرفيون تربيع الخماسي في التصغير بعلل مختلفة: فمنهم من رأى أن ذلك تشبيه له بجمع التكسير، أو كما قال سيبويه "التصغير والجمع من وادٍ واحد .. وإنَّما منعهم أن يقولوا: سفيرجلٌ أنَّهم لو كسَّروه لم يقولوا: سفارجل، ولافرازدق، ولاقباعثر، ولاشماردل"[٥٢].

---

[٥٠] الخصائص ٣/١١٥.

[٥١] الخصائص ٣/١١٥.

[٥٢] الكتاب ٣/٤١٧، ٤١٨.

ورأى العكبري أن علة حذف الخامس هي أن "الخمسةَ أكثر الأصول وياء التَّصغير صارت كالأصليّ لأنها دلت مع الصيغة على معنى"[٥٣].

الاشتقاق من الخماسي:

قال سيبويه: "لا يكون الفعل من نحو سفرجلٍ، لا تجد في الكلام مثل سفرجلت"[٥٤]، وقال ابن جني: "وكأن ذوات الخمسة وإن لم يكن فيها فِعل؛ فإن دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها، ألا ترى أنك تقول في تحقير سفرجل: سُفَيْرج، وفي تكسيره سَفارج، فجرى هذان مجرى قولك: يُسَفْرِجُ سفرجة، فهو مُسَفْرِج، وإن كان هذا لا يقال فإنه لو اشتق منه فعل لكانت هذه طريقته"[٥٥].

وإذا كان حذف أحد أحرفه حال التكسير والتصغير واجبًا مع كونه اسمًا، فإن حذف الرابع لاشتقاق الفعل منه أولى، وقد ذكرتُ في الكلام على النون الثالثة الساكنة، أن ما جاء فيها من الخماسي، فهو مصوغ من أفعال أو أسماء رباعية، نحو: العَفَنْقَس وعفقَسَه، والهَبَنْقَعُ وهَبْقَعَه... إلخ، إلا أن تصور الباحث لا يمنع من افتراض العكس؛ وهو أصالة النون في الاسم، وحذفها في الفعل، بمعنى أن مثل تلك الأفعال مشتقة من أسماء الأعيان، وقد جرى حذف أحد حروف الاسم لأنه غاية الرباعي أربعة أحرف.

---

[٥٣] اللباب ١٦٣/٢.

[٥٤] الكتاب ١٤٦/٤.

[٥٥] المنصف، ص ٣٣.

القسم الثاني - الجانب الدلالي

سأعرض في هذا القسم لدلالات الخماسي؛ وقد اهتممتُ بالدلالة لأن الخماسي كما خرج عن المألوف في بنائه الصرفي، خرج كذلك عن المألوف في دلالته؛ فجاءت دلالاته للأسماء والأوصاف الخارجة عن المألوف، الزائدة على العادة؛ كالضخامة والضآلة والطولِ والقِصَرِ.

ولم أجد – فيما اطلعتُ عليه من بحوث – من اهتم بدلالة الخماسي، اللهم إلا إشارات الصرفيين إلى الاسمية والوصفية، عندما تكلموا على الخماسي، قال سيبويه في عرضه لأبنية الخماسي: "يكون على مثال فَعْلَل في الاسم والصفة. فالاسم: سفرجلٌ، وفرزدقٌ، وزبرجدٌ. وبنات الخمسة قليلة. والصفة نحو: شمردلٍ، وهمرجلٍ، وجنعدلٍ ... ويكون على مثال فَعْلَلِلٍ في الصفة، قالوا: قهبلسٌ، وجحمرشٌ، وصهصلقٌ، ولا نعلمه جاء اسما ... ويكون على فُعَلِّلٍ في الاسم والصفة، وذلك نحو، قذعملٍ وخبعثن. والاسم نحو: قذ عملةٍ ... ويكون على فِعْلَلّ؛ فالاسم نحو: قرطعبٍ وحنبتر، والصفة نحو: جردحلٍ"[٥٦].

ولكن إطلاق الاسمية والوصفية ليس كافيًا لتحديد الدلالات بدقة، ولهذا جعلتُ هذا القسم من البحث لإيراد الدلالات في معجم العين، وتصنيفها؛ لإثبات العامل المشترك بينها جميعها؛ وهو الخروج عن المألوف.

يمكننا تقسيم الأسماء الخماسية حسب دلالتها إلى قسمين رئيسين، هم دلالات الاسم ودلالات الوصف، يتبع كلا منهما أصناف خاصة به:

---

[٥٦] الكتاب ٤/٣٠١، ٣٠٢.

أولا - دلالات الاسم:

ويمكن تقسيمها – حسب الدلالات الواردة في معجم العين – إلى:

أ- المحسوسات، ويدخل تحتها:

١- الجماد: ورد في العين سبعة أسماء خماسية للجمادات، هي:

السُقُرْقَع – الخَنْدَريسُ – الخَلَنْبُوسُ – الفَرَزْدَقُ – الزَّبرجدُ – السَّلْسَبِيلُ – الفَنطَلِيسُ

٢- النبات: ورد في العين اسمان، هما: السَّفرجل – الشِّمرضاض

٣- الحيوان: أورد الخليل ستة أسماء خماسية للحيوانات، هي:

العضرفوط – القَرْعَبْلانةُ – العَنْدَليبُ – دحندح – الغَضَنْفَرُ – الزَّنْدبيل

ب- غير المحسوسات: ولم يرد في العين إلا اسم واحد، هو: العَنْقَفير للداهية.

ثانياً – دلالات الوصف:

وأقسمها أيضًا إلى نوعين:

أ- الوصف الحسي: وهو الأكثر وروداً، حيث جاءت فيه ثلاث عشرة دلالة،:

١- الضخامة: وهي أكثر الصفات ورودًا في الخماسي، وتعني كِبَر الحجم، وتضمنت ثلاث عشرة كلمة خماسية، وقد أورد الخليل لها سبع صفات للإنسان، هي:

الجَنَعْدَل – السَّبَعْطَرِيُّ – القَلَهْزَمُ – الجَنْفَليق – والشَّفْشَليق – الجرنفشُ – الشَّرنبث

وستًّا لوصف الحيوان، هي:

العَلْطَمِيسُ – القُذَعْمِلُ – الجَلَنْفَعُ – القَفَنْدَرُ – قَنْطَرِيسٌ – الخُبْعَثِنُ

٢– الطول: وجاءت صفة واحدة للإنسان، هي: السَّقَعْطَرِيُّ.

٣– الضآلة: وقد أورد الخليل وصفًا واحدًا للحيوان، هو: القَبَعْثَرَى.

٤– الهرمُ وكِبرُ السنّ: وجاء فيه صفتان للإنسان، هما: الدَّرْدَبِيسُ – القَنْفَرِشُ

وصفة للحيوان، هي: القَلَهْبَسُ.

٥– الهُجنةُ: ووردت فيها صفة واحدة للإنسان، هي: الفَلَنْقَسُ.

٦– القوةُ: وردت صفة واحدة للإنسان والحيوان، هي: شمردل.

٧– التعتعة: وهي خاصة بالإنسان، وجاءت فيها صفة واحدة، هي: السَّلَنْطَعُ.

٨– الثِّقَلُ والعجز: وفيه وصف واحد خاص بالإنسان، هو: الجَحْمَرِشُ.

٩ – الحُمقُ: وفيه وصف واحد للإنسان، وهو: الخَرَنْبَلُ.

١٠– السماجة: أورد الخليل وصفًا واحدًا للإنسان، هو: الخَفَنْجَلُ.

١١– السُّرعة: وفيها وصف واحد للحيوان، هو: الهَمَرْجَلُ.

١٢– سوء المنظر: وفيه وصف واحد للحيوان، هو: شَقَحْطَبٌ.

١٣- النُّعومة: وهي وصف للجماد، ولم يرد فيه إلا صفة واحدة، وهي: الخَبَرْنَجُ.

الوصف المعنوي: وقد قل استعماله، فلم يورد الخليل فيه إلا ثلاث كلمات، جاءت في دلالتين اثنتين:

أ- اللؤم وسوء الخلق: وفيه صفتان اثنتان، هما: العَفَنْقَسُ - الهَبَنْقَعُ

ب- النجابة: وقد جاءت وصفًا للحيوان، في كلمة واحدة، هي: الحَنْدِلَسُ.

ويُظهر المخطط الأتي دلالات الاسم الخماسي، الواردة في معجم العين:

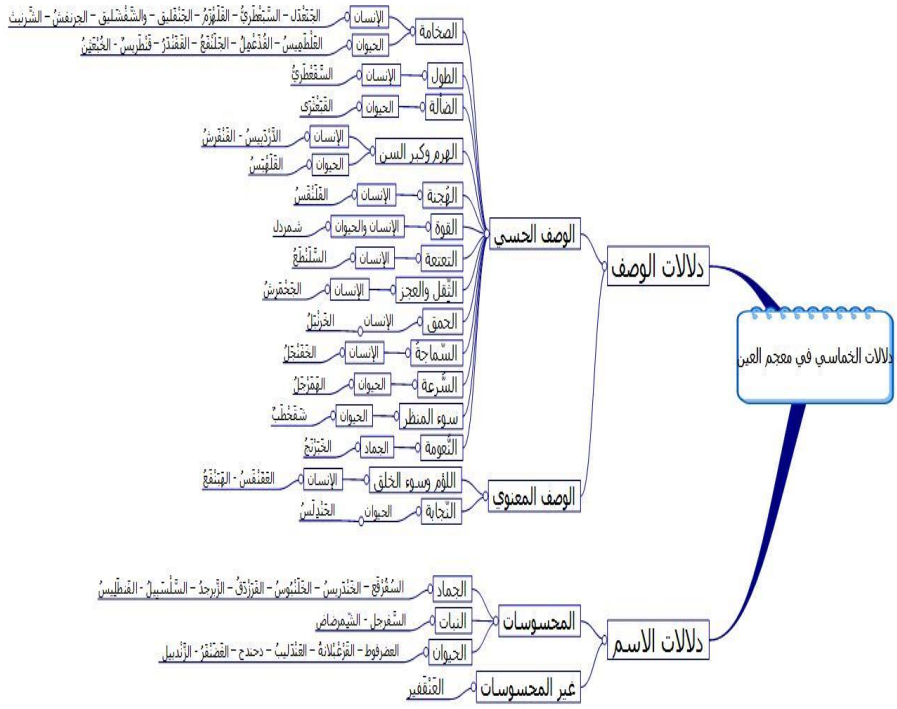

الاستعمال:

لقد قل استعمال الخماسي في اللغة، وما ورد من كلمات خماسية هو قليل جدا بالمقارنة بالثلاثي والرباعي، وقد علل ابن جني تلك القلة في الاستعمال بثقل الخماسي، يقول: "لا شك ... في ثقل الخماسي وقوة الكلفة به. فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه وطوله أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به إلا سفرجل وحده ... فلذلك قل الخماسي أصلًا... فدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها, فأوجبت الحال الإقلال منها وقبض اللسان عن النطق بها إلا فيما قل ونزر"[٥٧].

وقد أجرى تلاميذ الدكتور إبراهيم أنيس – بإشرافه – دراسة تطبيقية على الأبنية الرباعية والخماسية، "تناولت الدراسة أكثر من أربعين ديوانًا عربيًّا من القديم إلى الحديث، فجمعوا الكلمات الرباعية والأكثر من رباعية، فجمعوا منها ١٢٩٢ كلمة، ثم قورنت تلك الكلمات المجموعة بما ورد في الجزء الثالث من معجم الجمهرة لابن دريد، حين تحدث عن الكلمات الرباعية والخماسية، فوُجِد أن ما جاء في هذا المعجم في حدود ٢٠٦١، منها نحو ٤٠٠ فقط هي التي اشتركت مع الكلمات التي جمعها الطلبة، أي: أن معظم ما جاء في معجم ابن دريد لم يرد في نصوص الدواوين التي جمعنا منها .... واتضح لنا بعد البحث أن الكثرة الغالبة من تلك الكلمات قد أُهمِل استعماله في شعر العصر العباسي، وما جاء بعده، لا لأن

[٥٧] الخصائص ٦٢/١، ٦٣.

دلالاتها لم تعد تناسب البيئات الجديدة فحسب؛ بل لأنها كبيرة البنية كثيرة المقاطع"[٥٨].

ويستنتج الدكتور أنيس أن الجذور الرباعية والخماسية تُهجَر كلما مر الزمن؛ لأن الإنسان يتجه نحو التبسيط والتخفيف في سائر شؤون حياته، فهو يترك المعقَّد ويستعمل البسيط.

(٥٨) السابق ص ١٧٠، ١٧١.

الخاتمة

فيما مضى من صفحات، استعرضتُ خلالها أبنية الأسماء الخماسية، من خلال قضيتي الصرف والدلالة، مع التطبيق على معجم العين للخليل بن أحمد، تبين أن الخماسي له سمات خاصة، تميزه عن الثلاثي والرباعي، كان الخليل أول من رصدها في معجمه العين، بملاحظته الدقيقة لتكوينها الخاص، الذي يميز عربيتها من عجمتها، وهو عدم خلوّها من حرف أو أكثر من حروف الذلاقة، وقد تأكدت صحة نظرية الخليل.

وتبين من البحث أن الخماسي ينماز من الجانب الصرفي بأنه ينبغي تربيعه حال الجمع والتصغير، وأنه لا يُشتق منه فعل إلا إذا حُذف أحد أحرفه أيضًا.

أما الجانب الدلالي فقد افترض الباحث من خلال عمله في تحرير المعجمات، أن الخماسي تجمعه دلالة عامة هي الخروج عن المألوف، وأن هذه الدلالة العامة مرتبطة بخروج شكله عن المألوف الشائع في اللغة (الثلاثي، ثم الرباعي)، وقد أثبت التطبيق على معجم العين، صحة هذا الفرض، فجاءت الدلالات خارجة عن المألوف، وكان معظمها من الصفات وأقلها من الأسماء، على غير المتوقع؛ حيث وردت إحدى وثلاثون كلمة في دلالات الأوصاف، وست عشرة كلمة في دلالات الأسماء.

صنف الباحث الخماسي حسب دلالاته، ورتب الأسماء حسب دلالة الأجناس (جماد – نبات – حيوان – إنسان)، ثم قسم الصفات إلى حسية ومعنوية، وبلغت الدلالات الحسية ثلاث عشرة، والمعنوية اثنتين.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث:

- **أن الخماسي بناء قليل الاستعمال في اللغة، ويرجع كثير منه إلى لغات أخرى.**
- **أن الخماسي يختص بقواعد خاصة في بعض أبواب التصريف كالتصغير والجمع، فيجري تربيعه (حذف أحد أحرفه وضبطه على وزن فَعْلَل الرباعي).**
- **أن دلالات الخماسي مختصة بالخروج عن المألوف، وغالبها للوصف الحسي بالضخامة وكبر الحجم، ويغلب الوصف بها للإبل.**

ومما يوصي به البحث:

- **إنجاز مزيد من البحوث لرصد العلاقة بين الصرف والدلالة من خلال التطبيق على المعاجم.**
- **استخدام المدونات الإلكترونية والمحللات الصرفية في تحديد درجات استعمال الأبنية الصرفية.**
- **البحث عن الأوزان الصرفية التي قل ووردها في اللغة العربية، في اللغات الأخرى، فقد يثبت أن أكثرها ليس بعربي.**

المصادر

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي، تحقيق: د. أحمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ١/ ١٩٩٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٩م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق: محمد المهدي سالم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان.
- ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق الفارابي، تحقيق: د, أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- الشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠.

- شرح التصريف، أبو القاسم الثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق د. إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد سيد مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الهلال، القاهرة.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- المزهر، للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار التراث، ط٣.
- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- الممتع في التصريف والخط، لابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.